الأمم المتحدة

A/65/339

الجمعية العامة

Distr.: General
1 September 2010
Arabic
Original: French

الدورة الخامسة والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي إسبانيا وفرنسا والنرويج واليابان لدى الأمم المتحدة

كما تعلمون، فإن الحدث غير الرسمي للجمعية العامة بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية الذي عُقد في ٣ حزيران/يونيه الماضي أثار حماس عدد كبير من الوفود وأوجد قدراً كبيراً من الاهتمام.

وقد جاء تنظيم هذا الحدث بناء على طلب من الجمعية العامة في قرارها ١٩٣/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ولكفالة أن تؤدي المناقشات المثمرة التي عُقدت في ٣ حزيران/يونيه وما أسفرت عنه من نتائج إلى إثراء عمل الجمعية العامة المقبلة، التي ستتناول المسألة مرة أخرى، نود سوياً أن نطلب إليكم التكرم بتعميم ”موجز الرئيس“ لهذه الدورة، (انظر المرفق)، على جميع الوفود بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) خوان أنطونيو **يانييز – بارنويفو**
السفير
الممثل الدائم لإسبانيا

(توقيع) مورتن **وتلاند**
السفير
الممثل الدائم للنرويج

(توقيع) نيقولاس **دي ريفيير**
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لفرنسا

(توقيع) يوكيو **تاكاسو**
السفير
الممثل الدائم لليابان

* A/65/150.

160910 150910 10-50164 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي إسبانيا وفرنسا والنرويج واليابان لدى الأمم المتحدة

الحدث غير الرسمي بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية، ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠

موجز الرئيس

مقدمة

١ - سلمت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ١٩٣/٦٤، بإمكانية أن تكمل مصادر التمويل المبتكرة الطوعية المختلفة مصادر التمويل التقليدية، وأكدت ضرورة أن تصرف تلك الأموال وفقاً لأولويات البلدان النامية وألا تشكل عبئا عليها أكثر من اللازم، وشجعت الأمين العام على تنظيم حدث غير رسمي في عام ٢٠١٠، في حدود الموارد المتاحة، بشأن إمكانيات المصادر المبتكرة الطوعية لتمويل التنمية.

٢ - وبناء على ذلك، عقد مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بالشراكة مع البعثات الدائمة لإسبانيا والبرازيل وجمهورية كوريا وشيلي وفرنسا والنرويج واليابان الحدث غير الرسمي بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في مقر الأمم المتحدة [في نيويورك] من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠.

٣ - وافتتحت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، آشا - روز ميغيرو، الاجتماع وألقت خطاباً افتتاحياً. وترأس الاجتماع الذي استغرق يوماً كاملاً فيليب دوست - بلازي، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالتمويل الابتكاري للتنمية.

٤ - وكان الغرض الأساسي من الاجتماع هو توفير محفل لإجراء مناقشة حوارية غير رسمية على مستوى سياسي عال بشأن كامل نطاق المسائل المتصلة بتعزيز المصادر الابتكارية للتمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتحقيقاً لهذه الغاية، تضمن الحدث عقد حلقتي نقاش متتابعتين بشأن (أ) الآليات المعمول بها للتمويل الابتكاري للتنمية و (ب) مبادرات التمويل الابتكاري للتنمية الجاري تطويرها.

٥ - وكان الحدث غير الرسمي، بما في ذلك حلقتا النقاش، مفتوحاً لمشاركة ممثلين لجميع الدول الأعضاء، والمراقبين، وكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعتمدة، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال.

٦ - ونشرت على الموقع الشبكي لتمويل التنمية وهو www.un.org/esa/ffd/events/2010innovfinance/index/htm مواد تتضمن معلومات أساسية، بما في ذلك مذكرة مفاهيمية، وبرنامج مؤقت (مع وصلات إلى العروض المقدمة) والتقارير ذات الصلة.

٧ - ويرد أدناه موجز مداولات الاجتماع، بما في ذلك النقاط الجوهرية الرئيسية، والعروض التي قدمها أعضاء حلقتي النقاش والمناقشات التي دارت بين المشاركين.

استعراض عام للنقاط الجوهرية الرئيسية

٨ - يتطلب الالتزام الدولي بمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥ حشد إيرادات إضافية من الأدوات الجديدة والقائمة للمصادر الابتكارية للتمويل. وهناك حاجة ماسة هي اتخاذ خطوات ملموسة وحاسمة لتوسيع نطاق التمويل الابتكاري خلال الفترة السابقة مباشرة على انعقاد مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٩ - وينبغي صرف هذا التمويل بأسلوب يحترم أولويات البلدان النامية وينبغي ألا يحل محل المصادر التقليدية لتمويل التنمية أو يؤثر سلبياً على مستواها. وثمة حاجة إلى إنشاء آلية للرصد لتقييم أثر الآليات القائمة وتحديد أكثر الأدوات المستخدمة فعالية من حيث التكلفة.

١٠ - وقد وفرت عدة آليات ابتكارية ترتكز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص مصدراً مهماً لتكميل الموارد المالية المتاحة للتنمية. ومن شأن زيادة المشاركة في هذه الآليات أن يسهم في كل من إعادة توزيع المنافع العامة العالمية وتقديمها، وذلك على سبيل المثال عن طريق فرض رسوم على تذاكر السفر جواً، وضرائب الانبعاثات الكربونية، وفرض ضريبة على تجارة الأسلحة، وفرض ضريبة على معاملات تبادل العملات.

١١ - وتعد إمكانية جمع إيرادات عن طريق فرض ضريبة على معاملات تبادل العملات أمراً مجديا من الناحية التقنية دون أن يكون لها أي تأثير سلبي على الأسواق المالية. وتتمثل مزية نهج فرض ضريبة/رسوم في أنه يمكنه أن يولد تمويلاً كبيرا ومستداماً ويمكن التنبؤ به، مع استيعاب التكاليف والأنشطة الخارجية.

١٢ - وتتوفر لمبادرة جمع براءات الاختراع التي أطلقها المرفق الدولي لشراء الأدوية (اليونيتيد) إمكانية إتاحة الأدوية بتكلفة أقل حيثما تشتد الحاجة إليها.

١٣ - وتلزم زيادة التعهدات الطويلة الأجل من جانب الحكومات لجمع الأموال في أسواق السندات من أجل تخصيص تمويل في وقت مبكر للتحصين وغيره من برامج التحالف العالمي

للقاحات والتحصين. وتؤدي هذه الهندسة المالية إلى حدوث تدفقات مستقرة ويمكن التنبؤ بها مع تخفيض تكاليف الاقتراض.

١٤ - ويمكن لالتزامات السوق المسبقة أن تطمئن الباحثين وشركات المستحضرات الصيدلية بأنه سيكون هناك طلب على اللقاح بمجرد استحداثه. ويمكن أن تؤدي هذه الآلية بدورها إلى تنشيط البحث والتطوير للأدوية واللقاحات التي تشتد حاجة البلدان النامية إليها.

١٥ - ومن شأن إبرام اتفاقية دولية جديدة بشأن الشفافية في النشاط الاقتصادي وبصفة خاصة عقد اتفاق يقضي بأنه لا يجوز لأية ولاية قضائية أن تتضمن قواعد أو قوانين تنقض قوانين ولايات أخرى، أن يساعد على تخفيف حدة مشكلة التدفقات الرأسمالية غير المشروعة.

١٦ - وسيساعد التمويل الابتكاري في مجال التعليم على توفير تمويل مستمر ويمكن التنبؤ به، وإبراز مكانة التعليم وزيادة الوعي به، وتشجيع الإنفاق الفعال، وتلبية احتياجات البلدان المتأثرة بالصراع.

١٧ - ويركز التمويل الابتكاري غالبا على القضايا الصحية وينبغي توسيع نطاقه ليشمل المجالات الحيوية الأخرى، بما في ذلك الأمن الغذائي والبيئة وتغيُّر المناخ.

١٨ - ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام بوصفها عاملا حفازا للأفكار الجديدة، ومحفلا لبناء توافق الآراء، وعاملا مساعدا على التنفيذ. واقتُرح إنشاء فريق خبراء داخل الإطار الحكومي الدولي للأمم المتحدة لاستطلاع إمكانية طرح مقترحات جديدة بشأن آليات التمويل الابتكاري التي ينبغي توسيع نطاقها بدرجة ملموسة عن الآليات القائمة.

موجز غير رسمي للمداولات

الجلسة العامة الافتتاحية

١٩ - أشارت آشا - روز ميغيرو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، في خطابها الافتتاحي، إلى عجز الموارد التقليدية للتمويل على نحو خطير عن الوفاء بالالتزامات الطويلة الأجل للمعونة، وكررت التأكيد على أن تلك الموارد ما زالت مهمة للغاية وشددت على الحاجة إلى سدْ الثغرة في التمويل لكي يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وذكَّرت بأنه منذ انعقاد مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، اقترحت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إنشاء آليات ابتكارية للتمويل والاضطلاع بمبادرات ناجحة تتصل بالصحة وسلَّمت تلك البلدان بأن لديها إمكانات كبيرة لمواجهة نطاق عريض من التحديات

الإنمائية الملحة. ودعت نائبة الأمين العام إلى تحديد أكثر المقترحات فائدة وواقعية والتحرك سريعا نحو تنفيذها بالتعاون مع قطاع الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والجماهير على مستوى العالم. وبغية توسيع نطاق آليات التمويل الابتكاري وتطبيقها على مجال أوسع لبرنامج التنمية، شددت نائبة الأمين العام على الحاجة إلى تعزيز الخبرات التقنية وتكثيف الجهود السياسية. ووفقا لما قالته السيدة ميغيرو، فإن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون عاملا حفازا للأفكار الجديدة، ومحفلا لبناء توافق الآراء، وعاملا نشطا في التنفيذ. ودعت السيدة ميغيرو المشتركين إلى توليد الزخم والالتزام اللازمين لإنشاء مزيد من آليات التمويل والعمل على إنجاح القمة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية التي تعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢٠ - وأعرب فيليب دوست - بلازي، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالتمويل الابتكاري للتنمية، عن قلقه من أنه بالرغم من الآثار السلبية التي نجمت عن الأزمة المالية والاقتصادية، التي نشأت في العالم المتقدم النمو وأثرت تأثيرا عميقا على الناس في البلدان النامية، فإن تلك البلدان ذاتها ما زالت مستبعدة من التمتع من فوائد العولمة والإطار القائم للتجارة الدولية. وبالنظر إلى توقعات تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، هناك طلب هائل على توفير موارد إضافية لتلبية الاحتياجات المتصلة بالأمن الغذائي، وتغيُّر المناخ، وأثر الأزمة المالية. ودعا إلى إنشاء ديناميات جديدة لتنشيط التمويل الابتكاري للتنمية. وبالنظر إلى أنه لم يبق سوى ١٤٢ يوما قبل انعقاد القمة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتوسيع نطاق التمويل الابتكاري للمبادرات المتعلقة بالتنمية.

٢١ - وفي معرض تقييمه للتقدم المحرز من خلال الآليات القائمة، سلَّط السيد دوست - بلازي الضوء على منجزات مرفق التمويل الدولي للتحصين، من خلال التحالف العالمي للقاحات والتحصين والمرفق الدولي لشراء الأدوية. واقترح بالإضافة إلى ذلك إنشاء فريق من الخبراء داخل الإطار الحكومي الدولي للأمم المتحدة لاستطلاع وتحديد إمكانية وضع مقترحات جديدة بشأن آليات التمويل الابتكاري التي ينبغي توسيع نطاقها بدرجة كبيرة عن الوضع الحالي.

٢٢ - ولمعالجة معضلة التضامن العالمي دون تشويه الاقتصاد الحقيقي، اقترح السيد دوست - بلازي التركيز على الآليات التي يمكنها توجيه الثروة في الاقتصاد العالمي على نطاق كبير والإسهام بدرجة كبيرة في معالجة أثر الأزمة. وبالإشارة إلى الفوائد المتوقعة من فرض ضريبة على معاملات تبادل العملات ومبادرة مجمع براءات الاختراع التي أطلقها

المرفق الدولي لشراء الأدوية، شدد على ضرورة ألا تقتصر آليات التمويل الابتكاري على تمثيل التمويل الإضافي فحسب، بل أيضا على طُرق الإنفاق الجديدة الموجهة.

حلقة النقاش ١: الآليات المعمول بها للتمويل الابتكاري للتنمية

٢٣ - ركزت حلقة النقاش ١ (صباحا) على ''الآليات المعمول بها للتمويل الابتكاري للتنمية'' وتضمنت العروض التالية: (أ) سيريل بيير، نائب مدير الشؤون الاقتصادية العالمية والاستراتيجية الإنمائية، المديرية العامة للعولمة والتنمية والشراكة، وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية، فرنسا - ''استعراض عام للفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية''؛ (ب) إدوارد روس، مدير التسويق من قِبل الشركات، مجموعة أماديوس لتكنولوجيا المعلومات - ''التبرعات التضامنية''؛ (ج) ديفيد فيريرا، المدير التنفيذي للتمويل الابتكاري؛ رئيس مكتب واشنطن العاصمة للتحالف العالمي للقاحات والتحصين - ''مرفق التمويل الدولي للتحصين''؛ (د) سوزان ماكادامز، مديرة إدارة التمويل المتعدد الأطراف والابتكاري، البنك الدولي - ''التزامات السوق المسبقة''؛ (هـ) إلين هوين، المستشارة الأقدم لشؤون الملكية الفكرية ومجمع براءات اختراع الأدوية، اليونيتيد - ''اليونيتيد ومبادرة مجمع براءات الاختراع''. وفي وقت لاحق، شارك في المناقشة ما مجموعه ١٤ وفداً، بما في ذلك وفود اليابان (الرئيس الحالي للفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية)، واليمن (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والاتحاد الأوروبي (باسم الدول الأعضاء فيه)، وشيلي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وغابون، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والبرازيل، وجمهورية كوريا، وكندا، فضلا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة فرسان مالطة المستقلة.

موجز العروض التي قدمها أعضاء حلقة النقاش

٢٤ - سيريل بيير: قدم استعراضا عاما لأنشطة الفريق الرائد المعني بالتمويل الابتكاري للتنمية. وبعد أن قدم استعراضا موجزاً للخطوات التي أنجزت بالفعل، أكد على أنه ما بدأ بوصفه أملا مثاليا تحقق في الواقع بوصفه آلية محددة قادرة على البقاء لتعبئة موارد جديدة لتمويل التنمية. وشرح السيد بيير كيف أن التمويل الابتكاري للتنمية نشأ نتيجة للحاجة إلى ملء الفجوة التي خلفتها تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتي ترجع إلى انعدام موثوقيتها نسبياً، وعدم القدرة على التنبؤ بها في الأجل الطويل، واعتمادها على الحالة الاقتصادية في البلدان المانحة. كما أشار إلى إخفاقات اقتصاد السوق وتدفقات الرأسمالية الخاصة في تلبية الاحتياجات الإنمائية. ووفقاً لما أفاد به المتكلم، فإن التمويل الابتكاري يمثل طريقة جديدة للتخفيف من أثر تقلب معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية، ويعالج تشوهات السوق في

مجالات كثيرة، ويؤدي إلى تعبئة الموارد وتوجيهها نحو تمويل المنافع العامة العالمية في قطاعات الصحة والبيئة وغيرها من القطاعات ذات الأهمية الحاسمة.

٢٥ - وحدد السيد بيير ست فئات للتمويل الابتكاري يركز الفريق الرائد جهوده عليها. وهذه تشمل (أ) الضرائب المفروضة على الأنشطة العالمية مثل الرسوم المفروضة على تذاكر السفر جواً؛ (ب) آليات السوق مثل بيع ألمانيا لانبعاثات ثاني أُكسيد الكربون بالمزاد؛ (ج) آليات الضمان، مثل مرفق التمويل الدولي للتحصين؛ (د) التبرعات المقدمة من المواطنين وأصحاب الأعمال التجارية؛ (هـ) الآليات المتعلقة بإدارة الديون ومبادلات الديون، مثل مبادرتي ''مبادلة الديون بالصحة'' و ''مبادلة الديون بالبيئة''؛ (و) تحويل عوائد اليانصيب الدولي لأغراض التنمية. وفي تلك المجالات الستة، ركز على الدور الحيوي الذي تقوم به الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الجهود المشتركة التي يقوم بها المواطنون والمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة.

٢٦ - وأشار السيد بيير إلى أن التمويل الابتكاري لا يتعلق بالضرائب فحسب وأنه ينبغي أن يعتبر مكملا للمساعدة الإنمائية الرسمية، لا كبديل لها. وعلاوة على ذلك، فإن الضرائب العالمية لا تتعارض مع الولايات القضائية الوطنية؛ ويمكن تنسيقها عالميا ولكن تنفيذها على الصُعد الوطنية. ووفقا لما ذكره السيد بيير، ينبغي ألا ينظر إلى الضرائب المقترحة بوصفها أدوات مناهضة للأعمال التجارية؛ وينبغي أن تكون ضرائب ''ذكية'' بمبالغ ضئيلة بحيث لا تؤدي إلى تشويه الأسواق. كما أشار إلى أن التمويل الابتكاري ينبغي ألا يُنظر إليه باعتباره عقبة أمام تنسيق المعونة الرسمية وشدد على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور هام للمساعدة في جعل عمل الفريق الرائد يصل إلى مستويات أعلى للمشاركة والإنجاز.

٢٧ - إدوارد روس: تكلم بشأن مشاركة شركته في التبرعات التضامنية من خلال مبادرة ''الخير الشامل''، التي أطلقت في الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٠. وبعد أن أبرز النجاح الذي أحرزه في جمع أكثر من بليون دولار لصالح المرفق الدولي لشراء الأدوية (اليونيتيد) من الرسوم التي فُرضت على تذاكر السفر جواً والتي نُفذت في عدة بلدان، ذكّر السيد روس بالمشاركة الأولية من جانب أماديوس في هذه المبادرة، والتي أدت إلى زيادة التزامات الشركة، نتيجة لانضمام شركتين رئيسيتين أخريين لتوزيع تذاكر السفر. وأبرز أن نجاح مبادرة ''الخير الشامل'' على الأجل الطويل يتوقف على التصورات الطيبة من جانب الجمهور، وهو ما ينطبق على أي صنف أو منتج استهلاكي ناجح. ولكي تنجح أداة ''الخير الشامل''، ينبغي أن تكون ''معروفة'' (بتمييز نفسها في سوق مزدحمة)، و ''متاحة'' (لعدد كبير من بائعي تذاكر السفر عن النطاق العالمي)، و ''مختارة '' (على خيارات أخرى

للمنح)، و ''موضع ثقة'' (عن طريق بيان أين تذهب الأموال الممنوحة وكيفية استخدامها بأسلوب واضح ومتسق).

٢٨ - ديفيد فيريرا: ركز على عمل مرفق التمويل الدولي للتحصين في تمويل برامج التحالف العالمي للقاحات والتحصين. وأوضح أن التعهدات الطويلة الأجل التي قدمتها الحكومات تستخدم لجمع الأموال في أسواق السندات. فخلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٠، جمع المرفق ٢,٦ بليون دولار، معظمها عن طريق إصدار سندات بعملات أجنبية في اليابان، بالتبرعات التي أعلنتها تسعة بلدان، منها جنوب أفريقيا. واعترف بالمرفق بوصفه ''وسيلة تتسم بالفعالية والكفاءة وعدم الترهل'' لتكملة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك أولا عن طريق إتاحة إمكانية التخطيط الواضح المتعدد السنوات والطويل الأجل، وثانيا، عن طريق توفير توقيت فعال للتمويل بإصدار سندات عندما تلزم لشراء اللقاحات. وتشمل الآليات الابتكارية الأخرى التي تُسهم في برامج التحالف العالمي للقاحات والتحصين رسوم التضامن، وشراء الديون، والتخلي عن تحصيل الضريبة (de-tax)، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالرغم من أن مساهمات المرفق كانت مهمة في التمويل العام للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، فإنه يتوقع أن تتقلص أهميتها اعتبارا من عام ٢٠١٠. وبالنظر إلى احتياجات تمويل التحالف التي تبلغ ٤,٣ بلايين دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، سيتم تمويل مبلغ ١,٣ بليون دولار منه عن طريق عوائد متأتية من مرفق التمويل الدولي للتحصين، فإن فجوة التمويل تقدر بمبلغ ٢,٦ بليون دولار. ولملء تلك الفجوة، ينبغي للتحالف العالمي أن يطلب من المانحين الحاليين زيادة تعهداتهم وينبغي أن يلتمس الحصول على تعهدات من مانحين جدد أو من آليات جديدة. وإذا ما مُولت برامج التحالف العالمي بصورة كافية، فإنها ستحول دون حدوث ٤,٢ ملايين حالة وفاة بحلول عام ٢٠١٥.

٢٩ - سوزان ماك آدامز: أوضحت الملامح البارزة للتمويل الابتكاري مثل تلبية احتياجات إنمائية معينة وجمع أموال إضافية عن طريق الهندسة المالية والاستخدام الفعال للموارد المتاحة. وفي ما يتعلق بالإضافة، أشارت إلى ثلاثة أنواع من المصادر المالية هي: (أ) التمويل الإلزامي؛ (ب) التمويل الخاص الطوعي؛ (ج) المصادر المحلية للتمويل. وفيما يتعلق بتحقيق آثار معينة قدمت السيدة ماك آدامز نموذج خفض الانبعاثات حيث تدعم البلدان المتقدمة النمو مشاريع في البلدان النامية للحد من حجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون بما في ذلك عن طريق صندوق التنمية النظيفة الذي يديره البنك الدولي. وعندما تحدثت عن دور الهندسة المالية في زيادة فعالية التمويل الإنمائي، أشارت السيدة ماك آدامز إلى مرفق التمويل الدولي للتحصين كآلية للتخصيص المبكر للمعونة لتلبية الاحتياجات العاجلة في القطاع الصحي (التحصين) التي

سوف تتطلب لولا ذلك توفير المزيد من الموارد وبذل جهود إضافية، ولتفادي تقلبات تدفقات المعونة وعدم القدرة على التنبؤ بها.

٣٠ - ووصفت السيدة ماك آدامز مبادرة التزامات السوق المسبقة كآلية مالية جاذبة توفر إمكانية الحصول على اللقاحات في البلدان النامية. وكما في حالة مرفق التمويل الدولي للتحصين فقد صممت التزامات السوق المسبقة لدعم برامج التحالف العالمي للقاحات والتحصين. وأوضحت السيدة ماك آدامز الكيفية التي يؤدي بها عدم التيقن من الطلب على اللقاحات ضد أنواع معينة من الأمراض المنتشرة في البلدان النامية إلى حدوث نقص في الإمدادات وارتفاع الأسعار. وقالت إن القصد من تلك الآلية المالية الجاذبة هو طمأنة الباحثين وشركات المستحضرات الصيدلية بأن الطلب سوف يتوفر حالما يتم استحداث اللقاحات. ومن شأن ذلك الترتيب، أن يؤدي بدوره إلى حفز عمليات البحث والتطوير للأدوية واللقاحات المتصلة بأكثر الأمراض انتشارا في البلدان النامية. وباستخدام تعهدات المانحين، دعمت التزامات السوق المسبقة المشتريات من اللقاحات بسعر محدد في فترة محددة سلفا. وفي إطار زيادة الإنتاج، وبغية التعجيل بإدخال اللقاحات اللازمة في أفقر البلدان في العالم، تم أيضا تشجيع المصنعين في البلدان النامية على المشاركة في ذلك المشروع.

٣١ - إلين هوين: عرضت إنجازات المرفق الدولي لشراء الأدوية ومبادرة أنشئت مؤخرا لتجميع البراءات. وأشارت إلى أن المرفق قدم أحد الأمثلة الأولى للكيفية التي يمكن أن تستفيد بها الصحة العالمية من عملية فرض ضرائب ضئيلة على تذاكر السفر جوا، التي نفذت في ستة بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية. وذكرت أن المرفق لا يمثل فحسب طريقة مبتكرة لتعبئة الموارد وإنما أيضا لإنفاق الموارد استنادا إلى تعاون حقيقي بين بلدان الشمال والجنوب. وأوضحت أنه بصرف أكثر من بليون دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، استطاع المرفق أن يوفر علاجا لـ ٢١ مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل في ٩٤ بلدا على نطاق العالم بما في ذلك في أفريقيا.

٣٢ - ووصفت المتحدثة مبادرة مجمع براءات الاختراع التي أطلقها المرفق الدولي لشراء الأدوية بأنها وسيلة ممكنة لتعزيز توفير الأدوية الجديدة ومزيد من الأدوية المحمية ببراءات للسكان في البلدان النامية. وهي تقتضي توفر الاستعداد لدى أصحاب البراءات لتحويل تراخيص براءاتهم إلى المجمع كي تستخدمها كيانات أخرى للحصول على تصاريح استخدام البراءات مقابل دفع رسوم. ومن شأن اتفاقات الترخيص أن تتيح الأدوية للسكان في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، حيث تنتشر الحاجة إلى الأدوية الميسورة الثمن والملائمة. ومن شأن ذلك الترتيب أن يساهم في تنويع مصادر الإمدادات وتوسيع نطاق سوق الأدوية

العامة التي لا تحمل اسما تجاريا والمنافسة وتسهيل استحداث تركيبات محسنة للبلدان النامية والحد من تكاليف المعاملات المتعلقة بالترخيص مع تقليل درجة عدم التيقن القانوني لشركات الأدوية العامة وأصحاب البراءات. ولكن لكي تنجح تلك المبادرة، فإن من الضروري كفالة توفر التعاون بين أصحاب البراءات ومصنعي الأدوية العامة وتوفر مستويات كافية من التمويل للصحة العالمية والدعم السياسي القوي.

موجز المناقشة

٣٣ - وجه ممثل اليابان الانتباه إلى قصر الفترة الزمنية المتوفرة قبل انعقاد مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر. وأعرب، بوصفه رئيس الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية للنصف الثاني من عام ٢٠١٠، عن اهتمام والتزام جميع أعضاء الفريق الرائد بذلك الاجتماع وبمواصلة المناقشات بشأن الموضوع. وركز المتحدث أيضا على اهتمام المجتمع الدولي المتزايد بآليات التمويل الابتكاري والحاجة إلى تحديد مصادر جديدة لتمويل التنمية. وشدد على أهمية توفر الدعم من مجموعة واسعة من البلدان. واقترح البدء بتنفيذ مشاريع متواضعة قبل توسيعها بشكل أكبر.

٣٤ - وتكلم ممثل اليمن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فرحب بفرصة تبادل الآراء بشأن التمويل الابتكاري للتنمية. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتفق على أن آليات التمويل الابتكاري يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس ثابت وطوعي ويمكن التنبؤ به. بيد أنه شدد على أن هذا التمويل ينبغي صرفه بطريقة تحترم أولويات البلدان النامية كما أنه لا ينبغي أن يكون بديلا عن مستوى المصادر التقليدية لتمويل التنمية أو أن يؤثر سلبيا عليه. ومع اعترافه بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ بعض المبادرات وأهمية استكشاف إمكانية زيادة المبادرات الحالية وإنشاء آليات جديدة، أكد المتحدث ضرورة أن تظل الأولويات تركز على توفير موارد إضافية ومستقرة وتكميلية للمصادر التقليدية لتمويل التنمية. وأكد أيضا على الدور الذي يمكن لآليات التمويل الابتكاري أن تقوم به في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتكميل الشراكة العالمية لأغراض التنمية. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ما زالت ملتزمة التزاما قويا بمواصلة المناقشة في هذا الموضوع.

٣٥ - وأشار ممثل شيلي إلى إعلان سنتياغو الذي اعتمده الاجتماع العام السابع للفريق الرائد، الذي انعقد في سنتياغو يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، والذي أكد فيه الفريق الرائد تصميمه على اعتماد وتوسيع آليات التمويل الابتكاري وأعاد تأكيد التزامه بمواصلة مساهماته من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرز المتحدث مساهمات مختلف

البلدان في أنشطة المرفق الدولي لشراء الأدوية. وأعرب عن رغبته في أن يتاح موجز لأعمال الاجتماع لكي يكون مدخلا في الأعمال التحضيرية الموضوعية لقمة الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر.

٣٦ - وتكلمت ممثلة الاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء فيه فأكدت أن التمويل الابتكاري يمثل إضافة حيوية للموارد الوطنية لتمويل التنمية واستكمالا لموارد أخرى. ولاحظت أن العديد من الآليات المبتكرة قد أنشئت في إطار الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وقدمت إضافة جيدة إلى الموارد الحالية، فضلا عن كونها آليات لدعم التنمية. وقالت إن نحو ثلث الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جمعت أموالا في عام ٢٠٠٩، من خلال شكل من أشكال الآليات الابتكارية في حين أن معظم الآليات الحالية قد تم تجريبها في الاتحاد الأوروبي. وبعد أن أوضحت الدور الرائد الذي لعبته بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والإنجازات التي تحققت من تنفيذ المبادرات، أكدت المتكلمة أهمية احترام المبادئ المتعلقة بفعالية المعونة. وقالت إنه بغية كفالة إدارة قابلة للمساءلة وصرف عائدات التمويل الابتكاري بطريقة فعالة، يتعين تحديد هياكل مؤسسية أكثر فعالية وأكثر تمثيلا. وعلاوة على ذلك، أكدت المتكلمة ضرورة تفادي التداخل بين قنوات توصيل المعونة.

٣٧ - ولاحظ ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، أن التمويل الابتكاري ركز في معظم الحالات على القضايا الصحية وأوصى بضرورة توسيعه ليشمل مجالات حيوية أخرى مثل الأمن الغذائي والبيئة وتغير المناخ. كما دعا إلى تحقيق المزيد من التضامن من أجل تخفيف حدة الفقر.

٣٨ - وأعربت ممثلة غابون، مع تقديرها لجميع الجهود المبذولة حتى الآن عن القلق بشأن انعدام المبادرات الناجحة لمكافحة تغير المناخ ومعالجة القضايا الأخرى ذات الصلة بالبيئة. وقالت إن حكومتها ستؤيد الاقتراح الذي قدمه السيد دوست - بلازي الداعي إلى إنشاء فريق مخصص يعنى بالمصادر الابتكارية للتمويل. وتساءلت أيضا عن مبادرة مجمع براءات الاختراع.

٣٩ - وأوضحت السيدة هوين في ردها أن التراخيص الواردة من مجمع البراءات يمكن الحصول عليها مع الفهم بأن المنتجات الطبية سوف تباع فقط للبلدان النامية.

٤٠ - وذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة تشجيع جميع الجهود الرامية إلى توليد موارد جديدة على أساس غير ضريبي. وأشار إلى عدم تحقيق أي إنجاز بشأن مبادرة التمويل الابتكاري في مجال تغير المناخ أو الزراعة. وأعرب المتكلم عن القلق بشأن الضرائب المقترحة على المعاملات المالية وقال إن مثل هذه الضرائب يمكن أن تشوه السوق بصرف النظر عن

حجمها. واقترح الاستفادة من تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية بخفض تكاليف المعاملات على سبيل المثال. وفي معرض إبرازه للجهود التي تبذلها القواعد الشعبية للمجتمعات المحلية، فضلا عن المساهمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية إلى هايتي، أكد الممثل عدم وجود حاجة إلى إجراء أي تغيير جذري في النماذج والأطر الحالية. وقال إن حكومته ترى أن الإبقاء على النماذج الحالية وإنشاء فريق عامل إضافي سيكون كافيا لمعالجة القضايا الرئيسية.

٤١ - وذكر ممثل ألمانيا أن بلده كان عضوا نشطا في الفريق الرائد وعرض الصكين اللذين استحدثهما بلده. وكان الأول هو الاتجار بالانبعاثات، الذي ثبتت فعاليته وتتوفر له إمكانات كبيرة لتوليد إيرادات على نطاق واسع لأغراض التنمية. وقال إن جزءا من العائدات المجمعة يستخدم في إطار تلك المبادرة لمعالجة قضايا تغير المناخ. وأكد المتكلم أنه في إطار تنفيذ مشروع الاتحاد الأوروبي للاتجار بالانبعاثات، لا توجد ضرورة لإنشاء آلية جديدة لتحقيق إمكاناته الكاملة. والصك الآخر الذي نفذته ألمانيا هو مبادلة الديون أو ما يسمى بمبادلة الدين بالصحة، حيث يمكن للبلدان النامية أن تحصل على تمويل لمكافحة الأمراض، مع القيام في الوقت ذاته بخفض الدين الثنائي. ودعا جميع الحكومات المهتمة إلى المشاركة في آلية مبادلة الديون.

٤٢ - ولاحظت ممثلة المملكة المتحدة أن الاجتماع الحالي قد أتى في حينه من أجل الإعداد لمؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت أن تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية لا يمثل مجال الاهتمام الوحيد لعملية الأهداف الإنمائية للألفية. وأوضحت دور بلدها الرائد بشأن مرفق التمويل الدولي للتحصين والتزامات السوق المسبقة مؤكدة ضرورة ألا تكون آليات التمويل الابتكاري عوضا عن المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أنه مع مراعاة أن التمويل الابتكاري لا يمثل سوى طريقة واحدة لتمويل التنمية، أشارت إلى أن زيادة أثر المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقصى حد ممكن يجب أن تظل أولوية كبيرة للمجتمع الدولي.

٤٣ - وأيد ممثل البرازيل فكرة إنشاء فريق خبراء يعنى بآليات التمويل الابتكاري لزيادة إمكاناتها إلى أقصى حد وتكميل المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واقترح النظر في إنشاء يانصيب دولي مشددا على أهمية تقديم اقتراحات ملموسة للسير قدما. وضرب المثل في ذلك الصدد ببلده حيث استخدمت عائدات اليانصيب الوطني في تمويل البرامج الاجتماعية. كما ذكر أن نظام الملكية الفكرية بشكله الحالي يشكل عائقا أمام استحداث أدوية ميسورة الثمن ومنقذة للأرواح.

٤٤ - وأبرز ممثل جمهورية كوريا مساهمة بلده في تنفيذ الرسوم المفروضة على تذاكر السفر جوا وفي عمل الفريق الرائد. ومع ثنائه على الجهود الدولية الراهنة المبذولة في مجال آليات التمويل الابتكاري، أشار إلى أنه يلزم قبل زيادة عدد المبادرات إنشاء آلية للرصد لتقييم آثار المبادرات المنفذة وتحديد الآليات الأكثر فعالية من حيث التكلفة. وأشار إلى بعض القضايا التقنية والقانونية المثارة على الصعيد الوطني التي حالت دون المشاركة الكاملة للبلدان الراغبة في مرفق التمويل الدولي للتحصين والتبرعات التضامنية، وطلب مشورة أعضاء فريق النقاش بشأن تلك القضايا.

٤٥ - وأوضح ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه، كما في حالة المصادر التقليدية للمساعدة الإنمائية يتعين أن تحترم آليات التمويل الابتكاري ملكية وأولويات البلدان المستفيدة. فعلى سبيل المثال، يتعين إشراك البلدان المستفيدة في عمليات صنع القرار لتحديد اللقاحات التي سيتم توريدها. كما أشار إلى ضرورة دراسة آثار تلك الآليات على المستوى الصغير (الأسر على سبيل المثال) في مقابل المستوى العالمي.

٤٦ - وذكر ممثل كندا أن من الضروري إيجاد آليات جديدة لزيادة فعالية مصادر التمويل الابتكاري. ومثلما أعربت عنه وفود أخرى، وافق الممثل على أن المناقشات التي جرت في الاجتماع الحالي ينبغي أن تشكل مدخلا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الذي يعقد في أيلول/سبتمبر وأنه ينبغي اعتبار آليات التمويل الابتكاري مكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٧ - وأكد ممثل منظمة فرسان مالطة المستقلة من جديد حُسن توقيت الاجتماع، فضلا عن التوقعات الكبيرة فيما يتعلق بالأدوار التي تقوم بها آليات التمويل الابتكاري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة. وأشار إلى الأهمية الحيوية لتأمين توفير الأدوية الميسورة الثمن وأيد الاقتراح المتعلق بإنشاء فريق خبراء بشأن مصادر التمويل الابتكاري.

٤٨ - وأكدت السيدة ماك آدامز، في ردها على النقاط التي أثارتها الوفود أهمية احترام ملكية البلدان المستفيدة والأولويات المتعلقة بالسياسة وضرورة تحقيق التضامن العالمي بشأن آليات التمويل الابتكاري. وفيما يتعلق بالاهتمام المتزايد بتدفقات التحويلات إلى البلدان النامية ذكرت أن تلك التدفقات يمكن استخدامها لأغراض التمويل البالغ الصغر ولكنها لا يمكن أن تكون عوضا عن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وقالت إن الأسئلة الرئيسية هي كيفية استخدام التحويلات بطريقة أكثر فعالية وكيفية الحد من تكاليف التعاملات المتعلقة بها. وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى هايتي، قالت السيدة ماك آدامز إنها لا تعرف ما هو الدور الذي تلعبه آليات التمويل الابتكاري بيد أنه في حالة الجهود المتعلقة بالمعونة المقدمة في كارثة التسونامي، أشارت إلى أن الحجم الكبير من المساهمات الخيرية قد ارتبط ارتباطا

وثيقا بالتغطية الإعلامية. وبصرف النظر عن طرق جمع الأموال، أكدت الممثلة ضرورة عدم إهدار التدفقات الكبيرة من المساهمات.

٤٩ - وأكد السيد فيريرا من جديد أهمية تسليط الضوء على مرفق التمويل الدولي للتحصين على المدى الطويل وقدرته على جمع أموال في أسواق السندات. وشدّد علاوة على ذلك، على أن المرفق يتمتع بتقدير جدارة ائتمانية (AAA) انعكست في خفض تكاليف الإقراض (بسبب الضمان السيادي) وقال إنه يشارك الرأي المتعلق بأهمية المشاركة المستدامة من جانب القواعد الشعبية، والتي سوف تؤدي إلى إنشاء دورة حميدة من التفاهم والالتزام لأغراض التنمية. كما أكد من جديد استعداد التحالف العالمي للقاحات والتحصين لمواصلة العمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٥٠ - وشدّد السيد بيير، في رده على ما أعرب عنه ممثل الولايات المتحدة من قلق على أن الحالة الاقتصادية الراهنة في كثير من البلدان المانحة من المرجح أن تقلل الفرص لتمويل التنمية. وقال إن ضريبة المعاملات المالية العالمية هي واقع عالمي جديد ويتعين اتخاذ الإجراء اللازم بشأنها الآن بدلا من اتخاذه في وقت لاحق. ومع اعترافه بأنه ليست هناك ضريبة مثالية، فإنه أوضح كيف نجحت الضريبة المفروضة على تذاكر السفر جوا في فرنسا دون أن تحد من الطلب. وأعرب عن موافقته على ضرورة توسيع نطاق آليات التمويل الابتكاري لتشمل مجالات أوسع من برامج التنمية بالإضافة إلى مجال الصحة.

حلقة النقاش ٢: مبادرات التمويل الابتكاري للتنمية الجاري تطويرها

٥١ - عالجت حلقة النقاش ٢ (بعد الظهر) مبادرات التمويل الابتكاري للتنمية الجاري تطويرها وشملت العروض التالية: (أ) هاكون غولبراندسن، المستشار الأقدم لشؤون التنمية الدولية، وزارة الخارجية، النرويج - ''دور التمويل الابتكاري في تعزيز التدفقات المالية المستدامة لأغراض التنمية''؛ (ب) ريموند دبليو. بيكر، مدير السلامة المالية العالمية، وقائد فرقة العمل المعنية بالسلامة المالية والتنمية الاقتصادية - ''التعاون الضريبي الدولي''؛ (ج) تاكيهيكو أُويمورا، أستاذ مشارك في جامعة مدينة يوكوهاما، وعضو في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالمعاملات المالية الدولية من أجل التنمية - ''الخيارات الضريبية المتعلقة بالانبعاثات الكربونية/الخيارات الضريبية البيئية والضرائب على المعاملات المالية/تحويل العملات والجدوى منها''؛ و (د) سوزان دورستون، المديرة المساعدة، شعبة البرامج التعليمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - ''التمويل الابتكاري للتعليم''. وبعد العروض التي قدمها أعضاء حلقة النقاش، شاركت في المناقشة ثمانية وفود (البرازيل والولايات المتحدة

وفرنسا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي وجمهورية فنزويلا البوليفارية واليابان وبنغلاديش).

موجز العروض التي قدمها أعضاء حلقة النقاش

٥٢ - هاكون غولبراندسن: تكلم عن دور التمويل الابتكاري في تعزيز التدفقات المالية المستدامة من أجل التنمية. وفيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية، قال إن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست بهذا القدر من الأهمية كما كان يعتقد. وعرض رسما بيانيا يستند إلى تقديرات البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث شكّلت التحويلات المالية (٢٤٠ بليون دولار)، من جهة، أكثر من ضعف المساعدة الإنمائية الرسمية (١٠٤ بليون دولار)، وشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر (٥٠٠ بليون دولار) حوالي خمسة أمثال مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الجهة الأخرى، قال إن التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال من البلدان النامية ضخمة وتبلغ نحو ٧٥٠ بليون دولار وهو رقم يقوض التنمية.

٥٣ - وتقدر التدفقات غير المشروعة كما يلي: ٥ في المائة للفساد (رشوة واختلاس للثروة الوطنية)؛ و ٣١ في المائة للجريمة (الجريمة المنظمة)؛ و ٦٤ في المائة لأنشطة تجارية (تهرب ضريبي). وقال المتكلم إن السبب الأساسي هو انعدام الشفافية في النظام المالي الدولي. وأضاف إنه يجب استحداث عملية تنظيم سليمة حتى تستطيع المصارف معرفة عملائها بصورة أفضل. وأعرب السيد غولبراندسن عن شعوره بأن ثمة حاجة إلى عقد اتفاقية دولية جديدة بشأن الشفافية في النشاط الاقتصادي، وبصفة خاصة، التوصل إلى اتفاق بألا تتضمن الولايات القضائية أي قواعد أو قوانين تقوض قوانين ولايات أخرى.

٥٤ - وفيما يتعلق بالضرائب على المعاملات المالية، أعرب السيد غولبراندسن عن رأي مفاده أن هذا اقتراح واقعي، حيث يمكن لضريبة صغيرة أن تدر قدرا كبيرا من الأموال من أجل التنمية. كما ذكر أن حكومة النرويج تحبذ فرض ضرائب عالمية تحد من الآثار السلبية للعولمة وتسهم في إيجاد آليات لإعادة توزيع الثروة على مستوى العالم. وستدعم النرويج مصادر التمويل الابتكارية التي يمكن أن تسهم في المنافع العامة العالمية، على سبيل المثال، عن طريق فرض رسوم على تذاكر السفر جوا، وضرائب على الانبعاثات الكربونية، وضرائب على تجارة السلاح، وضريبة على التعامل في العملات. كما أشار السيد غولبراندسن إلى أن حكومة النرويج قد تسعى إلى كفالة اتساق السياسات المتعلقة برؤوس الأموال والتنمية.

٥٥ - أما ريمون بيكر، فقد ركز على التعاون الضريبي الدولي. ودعا، بشكل خاص، إلى التعاون الدولي من أجل التصدي لقضية التدفقات المالية غير المشروعة والسعي إلى تحقيق

الشفافية على مستوى العالم في التعاملات المالية. وأكد أن التدفقات المالية غير المشروعة من الدول النامية تتجاوز كثيرا تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى تلك الدول، وقال إن قيمة هذه التدفقات تقدر بأقل من حجمها، نظرا لضخامة حجم ما يسميه ''النظام المالي العالمي الموازي''. ويشمل ذلك النظام، من ضمن ما يشمل الملاذات الضريبية، والولايات السرية الخارجية، وبنود التهرب، والشركات الوهمية، والاتحادات والمؤسسات المجهولة، وأساليب غسيل الأموال، والثغرات المتروكة في قوانين البلدان المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، فإن هذا النظام يسمح بتحويل أرباح الشركات بصورة غير مشروعة، وتجارة المخدرات، والتهرب الضريبي التجاري عن طريق التسعير الجائر للتجارة.

٥٦ - وبحسب ما أفاد به السيد بيكر، فإن ضخامة هذه التدفقات المالية غير المشروعة تعني ضمنا أن قدرا هائلا من إيرادات الدول النامية من الضرائب تفقد، إما بسبب عدم تحصيل الضرائب أو عدم تحصيلها كاملة، وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة بالنسبة للفقر وانعدام المساواة في العالم النامي. ودعا إلى اعتماد سياسات فعالة للتصدي للنظام المالي العالمي الموازي. وكخطوة أولى، دعا المتكلم الدول المتقدمة النمو إلى الاعتراف بدورها في تسهيل النظام الموازي من خلال وجود عدة ثغرات في قوانينها التي يلزم إعادة النظر فيها وتعديلها بصورة عادلة. وأعرب عن اعتقاده بأن الاعتراف بوجود صلة بين تدفقات الأموال بصورة غير مشروعة والتنمية يمثل خطوة أساسية نحو نظام اقتصادي أكثر عدالة.

٥٧ - وطرح تاكيهيكو أُويمورا، على بساط البحث، نُهجا مختلفة للتمويل الابتكاري من أجل البيئة. وشملت هذه النُهج فرض ضرائب أو رسوم عالمية مختلفة تتعلق بالبيئة، مثل الرسوم المقترح فرضها على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالميا أو الضريبة البيئية على معاملات تبادل العملات. وشملت النُهج الأخرى طرح وحدات الكميات المخصصة للبيع في مزاد علني أو إنشاء صندوق متعدد الأطراف لمواجهة تغير المناخ. وأشار إلى أن مزية نهج فرض ضرائب/رسوم عالمية تكمن في أنه يمكن أن يُدر قدرا كبيرا متوقعا ومستداما من الأموال مع استيعاب التكاليف والأنشطة الخارجية. كما ذكَر السيد أُيمورا بأن الفريق الرائد قام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بإنشاء فرقة عمل بشأن التعاملات المالية الدولية من أجل التنمية وأن التقرير المقبل لذلك الفريق سيتناول الجدوى التقنية والخيارات المتاحة فيما يتعلق بفرض ضرائب على المعاملات المالية العالمية.

٥٨ - ثم انتقل السيد أُويمورا إلى مناقشة تطورات السياسات في اليابان. وفي ذلك الصدد، أشار إلى إنشاء اللجنة اليابانية للترويج لفرض رسوم تضامن دولية، التي يتمثل هدفها في وضع خطة واقعية لفرض رسوم تضامن دولية وبخاصة فرض رسم على معاملات تبادل

العملات. وقد أصدرت اللجنة تقريرا مؤقتا، قُدم إلى وزير المالية ووزير الخارجية. وقد أبرز السيد أُويمورا الملامح الرئيسية للتقرير، الذي تضمن توصية بأن تقوم الحكومة اليابانية في أسرع وقت ممكن بفرض رسم على معاملات تبادل العملات، واستخدام الإيرادات المتأتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما طلبت اللجنة، من بين أمور أخرى، من الحكومة اليابانية إصدار تشريع بفرض رسوم تضامن دولية واقترحت استحداث رسوم تضامن على تذاكر السفر جوا كخطوة أولى في هذا الاتجاه.

٥٩ - وتكلمت سوزان دورستون عن مسألة التمويل الابتكاري من أجل التعليم. وفي معرض توضيحها لحجم المشكلة، أفادت بأن ٧٢ مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية لا يذهبون إلى المدرسة ٥٤ في المائة منهم من الفتيات و ٢٥ مليونا يعيشون في بلدان منخفضة الدخل متضررة من النزاع. وبالتالي فإن التمويل الابتكاري من أجل التعليم من شأنه أن يساعد على معالجة الوضع عن طريق توفير التمويل المتوقع والمستدام، مما يعزز مكانة التعليم ووضعه ويُشجع على الإنفاق الفعلي، ويلبي احتياجات البلدان المنكوبة بالنزاعات. وأشارت السيدة دورستون إلى إنشاء فرقة عمل معنية بالتعليم في إطار الفريق الرائد، الذي من المتوقع أن ينتهي من إعداد تقريره بنهاية شهر تموز/يوليه ٢٠١٠. وقد شملت الأفكار المتعلقة بتعبئة الموارد الخاصة بالتعليم، على وجه التحديد، فرض رسم على الاتحاد الدولي لكره القدم (الفيفا)؛ وصندوق المعلمين من أجل توفير التعليم للجميع؛ والشركات بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ وسندات الشتات من أجل التعليم؛ وصندوق للهبات تموله صناديق الثروة السيادية.

٦٠ - كما سلطت السيدة دورستون الضوء على بعض التحديات في هذا المجال، ومنها الحاجة إلى تقديم مقترحات لصالح الفقراء وأهمية استهداف المناطق والمدارس والأفراد ذوي الأداء المتدني. وشملت الخيارات التي يمكن أخذها في الاعتبار إلغاء الرسوم المدرسية والعمل على إزالة حواجز التكاليف، وتعزيز جانب العرض في منظومة التعليم وكفالة الجودة العالية عبر المنظومة بكاملها، مع التركيز على الفئات المهمشة. كما اقترحت عددا من الآليات الكفيلة بتوفير الإصلاحات الضرورية، بما فيها تلك التي توفر الخدمات بصورة مبتكرة، مثل إنجاز الأعمال المصرفية للمدرسين عبر الهاتف، والطرائق اللامركزية، مثل المنح المدرسية. ووفقا لما ذكرته السيدة دورستون، ينبغي أن تتمحور الإصلاحات الضرورية حول المبادئ الجوهرية مثل الملكية القطرية، والحد من تكاليف المعاملات الجديدة وكفالة أن تكون الأموال مرتبطة بالنتائج.

موجز المناقشة

٦١ - أشار ممثل **البرازيل** إلى أن هناك العديد من التحديات الماثلة، وأن الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية قد ساهم بالعديد من الأفكار. ومع ذلك، هناك حاجة، إلى مشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة، فضلا عن تعميم مسائل التمويل الابتكاري. وسلط الضوء على مسألة التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال فأعرب عن تأييده للاقتراح الذي يدعو إلى تشكيل لجنة حكومية دولية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وفي ذلك الصدد، استفسر عن آخر التطويرات في مجال تعزيز التعاون الدولي للحد من التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال ودور الأمم المتحدة.

٦٢ - وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن حكومته ما برحت تبذل جهودا لوقف التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال بصورة خاصة. وأعرب عن قلق وفده بشأن الضرائب الدولية، حتى مع تدني معدلاتها، لأن ذلك يمكن أن يشوه التجارة والإنتاج الدوليين، وربما يساعد أيضا في تعزيز الملاذات الضريبية. وطلب من السيد أُويمورا توضيح بيان عضو حلقة النقاش الذي يفيد بأن فرض ضريبة على المعاملات المالية لن يكون له أثر تشويهي على السوق نظرا لانخفاض معدل الضريبة (٠,٠٠٥ في المائة) وعما إذا كان يمكن استحداث تلك الضريبة في بلد واحد فقط أو على عملة واحدة فقط.

٦٣ - وردا على ذلك، أشار السيد أويمورا إلى أن التكلفة التي سيتكبدها القطاع المالي يمكن تمريرها إلى جميع الجهات المتعاملة في الأسواق المالية التي تستفيد من العولمة. وأضاف أنه من الناحية المثالية ينبغي لجميع البلدان استحداث الضريبة في نفس الوقت، ولكن من الممكن القيام بذلك في بلد واحد أو على عملة واحدة.

٦٤ - وأشار دوست - بلازي إلى أنه ينبغي تنسيق فرض الرسوم على المعاملات المالية دوليا لأنها إذا فُرضت من جانب واحد يمكن أن يكون لها أثر سلبي من حيث الحد من المعاملات في العملات التي تفرض عليها.

٦٥ - ويرى أُويمورا أن الانخفاض في المعاملات سيكون أساسا انخفاضا في معاملات المضاربة.

٦٦ - وشدّد ممثل فرنسا على أهمية تزامن الإجراءات بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية على المستويات الثلاثة: الأمم المتحدة والفريق الرائد والمتعاملون. وينبغي للأمم المتحدة تعزيز تماسك السياسة العامة. وفي المستقبل، ينبغي النظر في مدى ونطاق تطبيق تلك المبادرات. وأشار إلى أن الضريبة على المعاملات المالية، رغم أنها مثيرة للجدل، ينبغي

ألا تكون موضوعا محرما، وأنه ينبغي مناقشتها على المستوى الفني أولا ثم على المستوى السياسي.

٦٧ - ولاحظ ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه فيما يتعلق بالتحويلات غير المشروعة، يتعين التصدي لها على جانب العرض وعلى جانب الطلب على حد سواء. وأضاف أنه ينبغي جعل تحويل تلك الأموال أكثر صعوبة وأنه ينبغي أن تكون هناك وسيلة للتعرف على حركة الأموال غير المشروعة. وتساءل عما إذا كانت الأدوات الملائمة للتعامل مع تلك المشاكل متوفرة وإذا كان الأمر كذلك، ما الذي يجب القيام به من أجل تعزيزها.

٦٨ - وردا على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قال السيد غولبراندسن إن جميع الأدوات متاحة ولكن ليس بعد على المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه. ومع ذلك، كان هناك تحسن تدريجي في ذلك الصدد. وكانت هناك أيضا حاجة إلى مشاريع رائدة من قبيل المشروع الذي ينفذه المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب بشأن التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من المشاريع الرائدة في مختلف المجالات. ومن المهم للغاية أيضا توفر الإرادة السياسية للمضي قدما.

٦٩ - وأكد ممثل الاتحاد الأوروبي على أن التنسيق العالمي أمر ضروري من أجل التنفيذ الناجح لمعظم الصكوك وأن مشاركة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية ذات الصلة أمر حيوي. ووفقا لوثيقة أصدرتها المفوضية الأوروبية مؤخرا، كانت هناك بعض الأدوات التي يمكن عن طريقها تحصيل ''عائد مزدوج'' كبير من زيادة الإيرادات وتحسين كفاءة السوق، ولا سيما عن طريق وسائل فرض ضرائب على القطاع المالي أو انبعاثات الكربون. وبينما قد يكون هناك استعداد محدود لتخصيص كل أو جزء من العائدات المتأتية من فرض ضرائب على المؤسسات المالية لأغراض التنمية، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه العائدات من شأنها أن تعزز مجال المناورة في الميزانية للحفاظ على مستوى مستقر ويمكن التنبؤ به للمعونة الإنمائية وبخاصة في حالة نشوء أزمات مالية جديدة. وفيما يتعلق بتغير المناخ، سلطت وثيقة المفوضية الأوروبية الضوء على أن الخيارات الواعدة تتصل بتسعير انبعاثات الكربون، التي يمكنها إيجاد ''عائد مزدوج'' يتمثل في زيادة الإيرادات وتحسين كفاءة الأسواق. وقد تتطلب أيضا الالتزامات الدولية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية استخدام عائدات الصكوك الجديدة والقائمة لمصادر التمويل الابتكارية.

٧٠ - وشدّد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية على أهمية ضرائب المعاملات المالية في الحد من المضاربة.

٧١ - وأكد ممثل اليابان على أن مسألة مصادر التمويل الابتكارية لا تزال قيد الدراسة من قبل حكومته وأن المسألة تتعلق بالجهة التي ستدفع وما إذا كانت التدابير المقترحة ستنال دعم عامة الجمهور ودافعي الضرائب. وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي الصعب، كانت هناك بالفعل صعوبة في الحصول على دعم الجمهور للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من المدفوعات من أجل التنمية. وسأل الممثل السيد أُويمورا عما إذا كان سيكون من الأسهل إقناع الجمهور بهذه الأنواع من المبادرات أو بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٧٢ - وقال السيد أُويمورا إن فريق الخبراء يحبذ فرض ضريبة على المعاملات المالية على فرض ضريبة القيمة المضافة، لأن الأولى ضريبة عالمية ويمكن تحويل الأموال بسهولة. وأضاف أن تلك التدابير ليس المقصود أن تتخذها البلدان الفقيرة بل بلدان العالم الغنية والجهات الفاعلة في الأسواق العالمية. وبالتالي، ينبغي النظر إلى تلك الجبايات على أنها رسوم منافع عامة عالمية.

٧٣ - وأشار السيد غولبراندسن إلى أن الضريبة على المعاملات المالية التي تبلغ نسبتها ٠,٠٠٥ في المائة منخفضة للغاية ولن يشعر بها الجمهور وأنه يمكن الحصول على دعم لها إذا شُرح أنها ستحل مشاكل متأصلة.

٧٤ - وسأل ممثل بنغلاديش عن وضع الضرائب المفروضة على المعاملات في أسواق الأوراق المالية، حيث أن تلك الضريبة سارية بالفعل في ٣٢ بلدا، بما في ذلك البرازيل.

٧٥ - وأوضح ممثل البرازيل أن بلده كانت لديه، حتى وقت قريب، ضريبة معاملات مالية على الحسابات الجارية. وتوجد حاليا ضريبة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للمعاملات المالية ومعاملات سوق الأوراق المالية - ولكن ليس للاستثمار الأجنبي المباشر - من أجل مكافحة التدفقات الناجمة عن المضاربات.

٧٦ - وفي الختام، قال السيد غولبراندسن إن أحد الأسباب في أن التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال أعلى كثيرا من المساعدة الإنمائية الرسمية هو انعدام الشفافية المالية، وهو ما تلزم معالجته على نحو عاجل. وأشار السيد أُويمورا إلى فجوة التمويل، التي تقدر بـ ٢٢٥ بليون دولار سنويا، في تلبية احتياجات التنمية، وأعرب عن رأي مفاده أنه سيكون من الأفضل دفع الأموال الآن بدلا من الانتظار، لأن التكلفة يمكن أن تكون أكبر كثيرا في المستقبل. وأكدت السيدة دورستون أن التمويل الابتكاري ينبغي ألا ينطبق على الصحة فقط ويمكن الاستفادة منه بشكل جيد في مجال التعليم.

اختتام الاجتماع

٧٧ - اختتم الاجتماع بملاحظات ختامية أدلى بها دوست - بلازي، الذي أوضح أن التمويل الابتكاري لا يتعلق فقط بفرض ضرائب جديدة وإنما يقوم على التبرعات التضامنية كعنصر مكمل للمساعدة الإنمائية الرسمية. وسلط الضوء على دور القطاع الخاص، مشيرا إلى التزامات السوق المسبقة وإلى مبادرة الخير الشامل التي أطلقت مؤخرا. وشدد على أن نجاح المرفق الدولي لشراء الأدوية والتحالف العالمي للقاحات والتحصين في دعم الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة يُعزى إلى الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، وشدد في ذلك الصدد، على أهمية المبادرة الجديدة لجمع براءات الاختراع. وبالإضافة إلى ذلك، شدد على ضرورة مكافحة التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال من البلدان النامية ودور المجتمع المدني في تعزيز المساءلة والشفافية في هذا المجال. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي أن يقوم فريق خبراء تابع للأمم المتحدة باستكشاف المقترحات الحالية، بما في ذلك ضرائب المعاملات المالية والضرائب البيئية، في دعم الأهداف الإنمائية للألفية، وفضلا عن التحديات الجديدة والقضايا الناشئة مثل التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.